

حكم الشرع في:

* الإستنساخ

* أطفال الأنابيب

* نقل الأعضاء

* أجهزة الإنعاش الطبية

* الإجهاض

* الحياة والموت

عبدالقديم زلوم

منتدى إقرا الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

لَكُمْ الشَّعْرُ فِيهِ

* الاستنساخ

* أطفال الانابيب

* نقل الاعضاء

* اجهزة الانعاش الطبية

* الاجهاض

* الحياة والموت

عبد القديم زلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

ان التطورات العلمية الهائلة التى توصل اليها العلماء في مجال علم البيولوجيا (الأحياء)، وعلم الاجنة البشرى، والجينات، وعلم الخلايا، والبيولوجيا الطبية، والهندسة الوراثية، أخيرا وليس آخرا الاستنساخ الحيوانى، مقدمة الى الاستنساخ الأنسانى، فاقت كل التوقعات، وأذهلت العقول.

ان هذه التطورات العلمية الهائلة، واستخداماتها بفضل التكنولوجيا بالغة التطور، ان دلت على شيء فانما تدل على عظمة الله وقدرته، وحكمته، واتقان صنعه، وانه هو الخالق المبدع لهذه الكائنات، وانها لم تخلق صدفة، لان ما فيها من نظام دقيق تسير عليه، وقوانين دقيقة تضبطها وتسيرها، وخواص مهيأة لما تصلح له، وما خلقت لأجله، ينفي ان تكون قد خلقت صدفة، لأن الصدفة لا

توجد القوانين الدقيقة، والنظام المحكم. فالقوانين الدقيقة، والنظام المحكم، يقتضى وجود المنظم المبدع القدير الحكيم. قال تعالى: ﴿أنا كل شيء خلقناه بقدر﴾، وقال جل من قائل: ﴿وخلق كل شيء فقدره تقديراً﴾، أي خلق كل شيء خلقاً مراعىً فيه التقدير والتسوية، وهياًه لما يصلح له، فكان خلقاً بتقدير حكيم، وليس خلقاً من غير تقدير. وإن هذا الخلق هو خلق من عدم، لأن الخلق هو إيجاد من عدم، وليس إيجاداً من موجود، لأن الإيجاد من الوجود ليس خلقاً.

إن ما توصل اليه العلماء من تطورات علمية، ومن استخدام مدهش لهذه التطورات العلمية، والتي ساعدهم على القيام بها والتوصل اليها التطور المذهل للتكنولوجيا، سواء في الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الجماد، ما هو الا قليل من كثير مما هو موجود في هذا الكون من أسرار، ومن أنظمة وقوانين تتحكم في الأشياء، وتنظم سيرها، ومن خاصيات أودعها الله في الأشياء لتكون صالحة لما خلقت له، وصدق

الله حيث يقول: ﴿وَمَا أَوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وأن ما توصل اليه العلماء، وما قاموا به، ما هو الا اكتشاف بسيط لبعض تلك القوانين والانظمة والخاصيات، وأبراز لها، وليس فيها أي خلق، لأنه ليس ايجادا من عدم، وانما ابراز لما هو موجود. وانه كلما تقدم العلم والالهاء في ذلك، ازدادت الدلالة على عظمة الخالق، وعلى كامل قدرته، وببالغ حكمته، وازدادت قوة الايمان به. وقد اشار سبحانه وتعالى الى ذلك في قوله: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَلِي أَنْفُسِهِمْ حَقٌّ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾.

ان هذه التطورات العلمية المذهلة التي وصلت الى حد استنساخ النبات والحيوان، والتي تواصل طريقها للوصول الى استنساخ الإنسان، قد أصبح لها حضور في الساحة، مما يقتضي التصدي لها من باب رعاية الشؤون، والقوامة على المجتمع، لأن لها مساسا بحياة المسلمين.

وهي ان كانت نتاج تجارب علمية، والعلم عالمي لا يختص بوجهة نظر معينة، الا ان استعمالاتها، والأخذ بها،

تكون مبنية على وجهة النظر في الحياة. ولكون هذه
الإنجازات العلمية ظهرت في العالم الغربي ابتداءً، فإنه أخذ
بها باعتبارها نافعة، على أساس أنه يتبنى وجهة النظر
المبنية على فصل الدين عن الحياة، وأن الإنسان هو الذي
يضع نظامه في الحياة، لأن الشعب هو صاحب السيادة، وأن
الشعب يملك العقل القادر على إدراك المصالح والمفاسد،
والمنافع والمضار، وقد جعل القيمة المادية التي هي
النفعية، مقياسه في الحياة، وجعلها هي القيمة المعتمدة من
بين جميع القيم، ولم يُقَم وزناً للقيم الأخرى من روحية
وخلقية وإنسانية. وحين يقوم بعمل يحقق قيمة من هذه
القيم، فإنما يقوم به عندما يرى أنه يحقق منفعة له، فإن لم
ير أن فيه منفعة له، فإنه لا يقوم به، ولا يعيره أي اهتمام.

لذلك فإنهم عندما يستخدمون ما توصل اليها العلم، لا
ينظرون إلا إلى كونه يحقق لهم القيمة المادية، أي يحقق
المنفعة، بقطع النظر عن كونه يتفق مع القيمة الروحية
والخلقية والإنسانية، أو يتناقض معها، لأن هذه القيم ليست

مقياسا للأعمال عندهم، ولا اعتبار لها في تصرفاتهم.
ومقياسهم الوحيد هو القيمة العادية المتمثلة بالنفعية.
إن وجهة النظر الغربية هذه سببت للعالم أشد
الكوارث، وكانت الحربان العالميتان من نتاجها، لأنهما
أشعلتا لفرض السيطرة والاستعمار لتحقيق المنافع،
واستغلال الشعوب ونهب ثرواتها.

ويتبنى وجهة النظر هذه لفكرة النفعية والحريات،
وبها الحرية الشخصية، انفلت سعار الجنس، حتى صارت
المجتمعات في العالم الغربي كقطعان الحيوانات، وأصبح الزنا
والمعاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية، والشذوذ الجنسي
فيها أمرا عاديا، ومسموحا به قانونا، مما ترتب على ذلك
كثرة أولاد الزنا، وكثرة الولادات غير الشرعية، حتى وصلت
نسبتها إلى ما يزيد عن خمسة وأربعين في المائة من الولادات
حسب الإحصاءات التي تنشرها الصحف في العالم الغربي
بين الحين والآخر. وهذا يعنى أن ما يقرب من نصف أولاد

العالم الغربي أولاد زنا، ومنهم من هم في مراكز الحكم والقيادة والقرار.

وبذلك ضاعت القيم الروحية، والخلقية، والانسانية، في مجتمعات العالم الغربي، وهدمت الاسرة، وقضي على العفة، ولم يعد هناك عندهم شيء اسمه شرف، فترتب على ذلك، وعلى كثرة الولادات الناتجة عن الزنا، وعن المعاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية، إباحة الاجهاض قانونيا في كثير من الدول في العالم الغربي، وهذا يتيح الفرصة لمن تريد من النساء ان تتخلص من حملها، خاصة اذا كان ناتجا عن علاقة غير زوجية. وأخذت هذه الدول، وعلى رأسها أمريكا، تسوّقه الى مجتمعات العالم الإسلامي، مع تسويق فكرة تحديد النسل، كما حصل في مؤتمر السكان الذي عقد في القاهرة، وفي مؤتمر المرأة الذي عقد في بكين، لتصبح المجتمعات في العالم الاسلامي، مثل المجتمعات في العالم الغربي، ليقضى فيها على القيم والاخلاق الاسلامية الباقية في هذه المجتمعات، ولتهدم الاسرة، ولينفلت فيها سعار

الجنس، ما يمكن العالم الغربي وعلى رأسه أمريكا من الهيمنة على العلم الاسلامي، ومن تركيز مفاهيمه وحضاراته ووجهة نظره عن الحياة في المجتمعات في العالم الاسلامي.

أن وجهة النظر هذه هي وجهة نظر كفر، وهي تتناقض مع وجهة النظر في الاسلام تناقضا كلياً. فوجهة النظر في الاسلام تقضي أن يسير الانسان جميع أعماله في الحياة وفق أوامر الله ونواهيه، وأن يقيسها بمقياس الاسلام، الذي هو الحلال والحرام فقط. والحلال ما أحله الله، والحرام ما حرمه الله، وأحكام الحلال والحرام تؤخذ من النصوص الشرعية المأخوذة من الكتاب والسنة، وما أرشدا اليه من قياس واجماع صحابة. والحلال يؤخذ، والحرام يترك، بقطع النظر عن المصلحة والمفسدة، وعن المنفعة والمضرة، لأن العبرة بشرع الله، فالله سبحانه هو المشرع، وليس الانسان، وعقل الانسان عمله فهم النصوص، وليس تشريع النصوص والاحكام.

والناحية العلمية وان كانت عالمية، وغير مختصة
بوجهة نظر معينة، الا ان ما يتوصل اليه العلم من نتائج،
يكون استعمالها حسب أحكام الشرع، فان اباحها الشرع
أخذت، وان حرمها تُركت وَحَرُمُ أَخْذُهَا. وهكذا يجب أن
تكون نظرتنا وتعاملنا مع كل ما ينتجه العلم.

وعلى هذا الاساس تعاملنا مع الموضوعات التي
تناولناها في هذا الكتيب. وقد عرضناها على النصوص
الشرعية، وبذلنا الوسع في ذلك، وعلى ضوء النصوص بينا
ما يجوز أخذه وما يحرم أخذه، حسب ما تقتضيه تلك
النصوص، دون اعتبار لأي شيء آخر من مصلحة أو
مفسدة، أو منفعة أو مضرة، لأن المصلحة هي ما اعتبرها
الشارع الحكيم مصلحة، أما ما لم يعتبرها مصلحة فيجب أن
تترك، ويحرم أخذاً، لأن أخذاً عندئذ يكون مناقضاً
للحكم الشرعي وفيه أثم.

وعلى هذا الاساس سرنا في تناولنا لمواضيع الاستنساخ، ونقل الاعضاء، والاجهاض، وأطفال الانابيب، وأجهزة الانعاش الطبية، والحياة والموت. وقد بذلنا الوسع في ذلك، سائلين الله سبحانه أن نكون قد أصبنا الحكم الشرعي الصحيح. كما نسأله أن يلهم المسلمين جميعا الالتزام بالاحكام الشرعية، وأن يكرمهم قريبا باقامة الخلافة، واعادة الحكم بكتاب الله وسنة رسوله، وما ذلك على الله بعزيز.

﴿ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا﴾

٥ من شهر محرم الحرام ١٤١٨هـ

١٣ من أيار ١٩٩٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستنساخ

الاستنساخ هو ايجاد نسخة طبق الاصل عن شيء ما من الكائنات الحية نباتا او حيوانا أو انسانا.

والاستنساخ الانساني هو ايجاد نسخة طبق الاصل عن الانسان نفسه، ويتم ايجاد نسخة طبق الاصل عن الانسان نفسه . بأخذ خلية جسدية من جسم ذلك الانسان، ثم أخذ نواة هذه الخلية، وزرعها في بويضة امرأة، بعد افراغ هذه البويضة من نواتها، بعملية تشبه التلقيح أو الاخصاب الصناعي، يتم بموجبها ادخال نواة الخلية التي أخذت من جسد ذلك الشخص، داخل البويضة المأخوذة من المرأة، بواسطة مواد كيميائية خاصة، وتيار كهربائي معين، لكي يتم دمج نواة الخلية مع البويضة، وبعد اتمام عملية الدمج، تنقل البويضة التي دمجت بنواة الخلية الى رحم امرأة لتأخذ

بالتكاثر والنمو والانقسام، والتحول الى جنين كامل، ثم يولد ولادة طبيعية، فيكون نسخة طبق الاصل عن الشخص الذي أخذت منه الخلية التي زرعت نواتها في بويضة المرأة.

أن التلقيح والاختصاص في عملية الاستنساخ الانساني، يكون بين خلايا الانسان الجسدية، لالجنسية. والانسان في جسده ملايين، بل بلايين الخلايا، كل خلية منها تحوي ٤٦ كروموسوما (المادة الوراثية التي تحوي جميع الصفات الوراثية للشخص) عدا الخلايا الجنسية، والتي مكانها الخصية في الرجل، والمبيض في المرأة. وتحوي كل خلية من هذه الخلايا الجنسية عند الرجل وعند المرأة ٢٣ كروموسوما، أي نصف كروموسومات الخلايا الجسدية.

ففي التلاقح الطبيعي يلتقي الحيوان المنوي من الرجل، الذي يحوي ٢٣ كروموسوما، مع بويضة المرأة التي تحوي ٢٣ كروموسوما ايضا. وعند التلاقح بين الحيوان المنوي والبويضة، يصير فيها ٤٦ كروموسوما، نصفها من

الرجل، ونصفها من المرأة، فيأخذ الولد من صفات الرجل ومن صفات المرأة.

أما في عملية الاستنساخ، فإن الخلية التي تؤخذ من جسم الشخص تكون فيها ٤٦ كروموسوما، أي جميع الصفات الوراثية للشخص، وبذلك يأخذ الولد الناتج من عملية الاستنساخ، صفات هذا الشخص الذي أخذت نواة خليته وحده، ويكون هذا الولد نسخة طبق الاصل عنه، مثل عملية استنساخ أية ورقة على أجهزة التصوير الفوري مع الألوان، فتكون صورة طبق الاصل دون أي اختلاف.

ان عملية التلاقح الطبيعي لا يمكن ان تتم الا بذكر وأنثى، وبالخلايا الجنسية.

أما عملية الاستنساخ فيمكن أن تتم بوجود ذكر، أو بدون وجود ذكر، وتتم بالخلايا الجسدية، لا الجنسية. وذلك بان تؤخذ خلية جسدية من أنثى في حالة عدم وجود الذكر- ثم تنزع نواتها منها، والتي تحوي ٤٦ كروموسوما، أي تحوي جميع الصفات الوراثية، ثم تزرع هذه النواة في

بويضة انثى بعد أن تفرغ هذه البويضة من نواتها، ثم تنقل هذه البويضة الى رحم انثى بعد أن تتم عملية دمج نواة الخلية بالبويضة المفرغة من نواتها، ويزرع هذه البويضة في رحم أنثى تبدأ تتكاثر وتنقسم وتنمو، وتتحول الى جنين، ثم الى جنين كامل، ثم تولد، وتكون نسخة طبق الاصل عن الانثى التي أخذت منها الخلية، وبذلك تكون عملية الاستنساخ في هذه الحالة قد تمت في جميع مراحلها دون وجود ذكر.

ان عملية الوراثة في التلاقح الطبيعي لصفات تكون من ناحية الاب والام، لذلك فان الاولاد لا يكونون على نسق واحد، والتشابه بين الاولاد والاباء والامهات، وبين الاخوة، يأخذ أشكالا مختلفة من حيث الشكل، طولا وعرضا ولونا ومن حيث القدرات العقلية، والنفسية والخلقية.

أما الوراثة في عملية الاستنساخ، فانها تنقل الصفات نفسها للشخص الذي أخذت الخلية منه ذكرا كان أو أنثى، ويكون الولد نسخة قريبة من الاصل عنه في الشكل طولا

وعرضاً ولونا، وفي القدرات العقلية والنفسية الخلقية، أي يرث جميع الصفات الخلقية أما الصفات المكتسبة فليست موضوعاً للوراثة، فأن أخذت الخلية من عالم قدير، أو مجتهد كبير، أو طيب فذ، فلا يعني أن الولد سيرث هذه الصفات، لأنها صفات مكتسبة، وليست صفات خلقية.

ان التوصل الى عملية الاستنساخ كشف قانوناً من القوانين التي أودعها الله سبحانه وتعالى في خلايا جسم الانسان والحيوان، ان كشفت عملية الاستنساخ أن أية خلية جسمية من خلايا جسم الانسان و الحيوان فيها قابلية إنتاج أولاد، إذا ما زرعت نواتها في بويضة انثى افرغت من نواتها، مثل الحيوان المنوي للذكر، عندما يتلاقح مع بويضة الانثى.

هذا هو واقع الاستنساخ الانساني. وهناك نوع آخر من الاستنساخ هو الاستنساخ الجنيني، وهو إيجاد نسخة طبق الاصل من الجنين المتكون في رحم الام، وبه يستطيع الانسان أن يستنسخ عن أطفاله، أثناء المرحلة الجنينية،

ففي بداية تكون الجنين في رحم الام، يستطيع الطب أن يقسم هذا الجنين الى خليتين، ثم الى أكثر من ذلك، وبالتالي انتاج أكثر من خلية جنينية متطابقة مع الجنين، فتولد التوائم المكونة من هذا الاستنساخ الجنيني، ومتطابقة تطابقاً كلياً مع الجنين الذي نسخت عنه.

لقد حصل الاستنساخ فعلاً في النباتات، كما حصل مؤخراً في الحيوان، لكنه لم يحصل بعد في الانسان، فما حكم هذا الاستنساخ في الشرع؟.

ان الغاية من الاستنساخ في النبات والحيوان هي تحسين النوعية للنبات والحيوان، وزيادة الانتاجية فيهما، وايجاد علاج طبيعى لكثير من الامراض الانسانية، خاصة المستعصية منها، بدلا من العقاقير الكيميائية، التي لها مردود مؤثر على صحة الانسان.

ان التحسين لنوعية النبات والحيوان، وزيادة الانتاجية فيهما، لا حرج فيه من ناحية شرعية، وهو من المباحات. كما ان استخدام النبات والحيوان لعمليات الاستنساخ كدواء

لمعالجة أمراض الانسان خاصة المستعصية منها أمر يجيزه الاسلام، بل يندب اليه، لان التداوى مندوب، وتصنيع الدواء للتداوي مندوب كذلك. فقد روى الامام أحمد عن أنس قال: ان رسول الله ﷺ قال: « إن الله عز وجل حيث خلق الداء خلق الدواء فتداؤوا » وروى أبو داود وابن ماجه عن أسامة بن شريك قال: كنت عند النبي ﷺ وجاءت الاعراب، فقالوا: يا رسول الله أنتداوى؟ فقال: « نعم، يا عباد الله تداؤوا، فان الله عز وجل لم يضع داءً الا وضع له شفاءً . ».

لذلك يجوز استخدام عمليات الاستنساخ لتحسين نوعية النباتات وزيادة إنتاجيتها، وكذلك يجوز استخدام عمليات الاستنساخ لتحسين نوعية البقر والغنم والابل والخيول وغيرها. ولزيادة انتاجية هذه الحيوانات وتكثيرها، وجعلها صالحة لمعالجة كثير من أمراض الانسان خاصة المستعصية منها.

هذا حكم استنساخ النبات والحيوان. أما حكم استنساخ الانسان على فرض أنه سيحدث، وهو لم يحدث بعد - فكما يلي:

ان كان الاستنساخ جنينياً لخلية تناسلية تكونت في رحم الزوجة من لقاء الحيوان المنوي لزوجها ببويضتها، وقسمت تلك الخلية التناسلية بعملية تكثيره الى عدة خلايا قابلة للانقسام والنمو، وفصلت تلك الخلايا لتصبح كل خلية جنيناً مستقلاً مديماً للخلية الاولى التناسلية الملقحة التي أخذت منها تلك الخلايا، وزرعت تلك الخلايا في رحم امرأة أجنبية، أو في رحم زوجة ثانية لزوج المرأة صاحبة الخلية التناسلية الملقحة، كان هذا الاستنساخ لهاتين الصورتين حراماً، لأن فيه اختلاطاً للأنساب، وضياعاً لها، والاسلام قد حرم ذلك.

أما ان زرعت هذه الخلايا أو خلية منها في رحم نفس الزوجة صاحب الخلية التناسلية، فان هذا الاستنساخ يكون

جسد رعا، لأنه تكثير للجنين الموجود في رحمها بعملية طبية، لذلك توائم متطابقة.

هذا هو حكم الاستنساخ الجيني.

أما الاستنساخ الأنساني فإنه وإن لم يتوصل اليه بعد، فالعلماء يقولون، أن التوصل الى استنساخ الحيوان هو مقدمة الى التوصل الى استنساخ الانسان.

واستنساخ الانسان يكون بوجود ذكر وانثى في عملية الاستنساخ، وذلك بان تؤخذ خلية من جسد ذكر، وتنزع منها نواتها، لتدمج مع بويضة انثى بعد إفراغها من نواتها، ثم تنقل هذه البويضة بعد دمجها بنواة الخلية الى رحم امرأة، لتتكاثر وتنمو وتحول الى جنين، ثم الى وليد، يكون نسخة طبق الاصل عن الذكر الذي أخذت الخلية من جسده.

كما يكون الاستنساخ بين أناث فحسب، دون أن يكون معهن ذكر، وذلك بان تؤخذ خلية من جسد أنثى، ثم تنزع منها نواتها لتدمج مع بويضة أنثى، ثم تنقل هذه البويضة الى رحم أنثى بعد دمجها مع نواة الخلية، لتتكاثر

وتنمو وتتحول الى جنين ثم الى وليد يكون نسخة طبق الاصل عن الانثى التي أخذت الخلية من جسدها، كما حصل بالفعل في الحيوانات مع النعجة(دوللي)، فـ قد أخذت النواة من خلية نعجة، أخذت من ثديها ونزعت من هذه النواة عوامل اختصاصها بالثدي، ثم وضعت داخل غلاف بويضة نعجة بعد نزع نواة هذه البويضة ثم زرعت هذه البويضة في رحم نعجة، لتتكاثر وتنمو وتتحول الى جنين، ثم الى وليدة، هي النعجة دوللي، وكانت نسخة طبق الاصل عن النعجة الاولى التي اخذت الخلية من ثديها.

وهذا الاستنساخ من الذكور أو الاناث من الانسان، سواء أريد منه تحسين النسل وانتخاب النسل الاذكى والاقوى والاشجع والاكثر صحة والاكثر جمالا، أو أريد بالاستنساخ تكثير النسل، لزيادة عدد افراد الشعب لتقويته وتقوية الدولة، فإن هذا الاستنساخ ان حصل، سواء أريد به التحسين او التكثير، سيكون بلاء على العالم، ومصدر شرّ فيه، وهو محرم لا يجوز القيام به، وذلك لما يلي:

١- لأن انتاج الاولاد فيه يكون عن غير الطريق الطبيعي، التي فطر الله الناس عليها، وجعلها سنة في انتاج الاولاد والذرية. قال تعالى: ﴿وأنه خلق الزوجين الذكر والانثى من نطفة اذا تمى﴾ وقال: ﴿الم يكن نطفة من منى يعنى. ثم كان علقه فخلق فسوى. فجعل منه الزوجين الذكر والانثى﴾.

٢- عدم وجود آباء للأولاد المستنسخين من أناث، دون أن يكون معهن ذكر، وعدم وجود أمهات لهم عندما توضع البويضة المندمجة مع نواة الخلية في رحم أنثى غير الانثى التي أخذت البويضة منها، أذ تكون هذه الانثى التي وضعت البويضة في رحمها مجرد وعاء للبويضة ليس أكثر، وفي هذا أضاعة للإنسان، فلا أب ولا أم، وهو مناقض لقوله تعالى: ﴿يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وانثى﴾ ولقوله: ﴿ادعوهم لآباءهم هو أقسط عند الله﴾.

٣- ضياع الانساب، في حين ان الاسلام قد أوجب حفظ الانساب، وصيانتها. فعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ « من أنسب الى غير أبيه، أو تولى غير مواليه،

فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» رواه ابن ماجه.
وعن أبي عثمان النهدي قال سمعت سعداً وأبا بكرة، وكل
واحد منهما يقول: سمعت أذنائي، وعسى قلبي محمداً
يقول «من أدعى الى غير أبيه، فالجنة عليه حرام» رواه ابن
ماجه. وعن ابي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين
أنزلت آية الملاعنة: «أيما امرأة أدخلت على قوم نسبا
ليس منهم فليسست من الله في شيء، ولن يدخلها الله
الجنة، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله
منه وفضحه على رؤوس الاولين والآخرين» رواه الدارمي.
فالاستنساخ لايجاد الاشخاص المتفوقين ذكاء وقوة
وصحة وجمالاً، يقتضي اختيار من تتوفر فيهم هذه
الصفات من الذكور والاناث، بقطع النظر عن كونهم أزواجاً،
أو غير أزواج، وعن كونهم متزوجين أو غير متزوجين، وبذلك
تؤخذ الخلايا من الذكور الذين تتوفر فيهم الصفات
المطلوبة، وتؤخذ البويضات من نساء مختارات، وتوضع في
نساء مختارات، تتوفر فيهن الصفات المختارة، فتضيع
بذلك الانساب وتختلط.

٤- إن انتاج الاولاد بعملية الاستنساخ، يمنع تنفيذ الكثير من الاحكام الشرعية، كأحكام الزواج والنسب والنفقات والابوة والبنوة والميراث والحضانة والمحامم والعيبات، وغيرها من الاحكام الشرعية، وتخليط الانساب وتضييعها، وتخالف الفطرة التي فطر الله الناس عليها في الانجاب، وهي عمليات شريرة، تقلب كيان المجتمع.

لذلك فان عمليات الاستنساخ الانساني محرمة شرعا، ولا يجوز القيام بها. قال تعالى على لسان ابليس اللعين ﴿وَلَا مَرْمَمٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾. وخلق الله يعني الفطرة التي فطر الناس عليها والفطرة في الانجاب والتكاثر عند الانسان، أن تكون من ذكر وأنثى، وعن طريق تلقيح الحيوان المنوي للذكر، لبويضة الانثى، وشرع الله سبحانه أن يكون من ذكر وأنثى، بينهما عقد نكاح صحيح. وليس من الفطرة أن يتم الانجاب والتكاثر عن طريق الاستنساخ: عدا عن كونه يتم بين ذكر وأنثى ليس بينهما عقد نكاح صحيح.

نقل الاعضاء

المقصود من نقل الاعضاء هنا هو نقلها من انسان الى انسان آخر، كنقل اليد، أو الكلية، أو القلب. ونقل عضو أو أكثر من أنسان حال حياته، أو بعد موته، الى أنسان آخر يكون حكمه كالتالي:

أ- نقل الاعضاء في حالة حياة المنقول منه؛

يجوز شرعا للشخص حال حياته ان يتبرع بمحض اختياره و ارادته - بعضو أو أكثر من جسمه الى شخص آخر محتاج الى ذلك العضو المتبرع به، كاليد، أو الكلية مثلاً. ذلك أن الشخص يملك اذا قطعت يده، أو قلعت عينه من قبل انسان آخر أن يأخذ الدية، ويملك أن يعفو عن قطع يده أو قلع عينه. والعفو عن القطع، أو القلع، وهو تبرع بالدية، والتبرع بالدية يعني ملكية الدية، وبالتالي ملكية العضو الذي تبرع بديته، وملكيته لأعضائه تعطيه حق التصرف فيها، وبالتالي جواز التبرع بعضو منها لشخص

آخر يكون في حاجة لذلك العضو. وقد أجاز الله سبحانه العفو عن القصاص وعن الديات فقال: ﴿فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وإساءة إليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة﴾.

شروط التبرع بالأعضاء حال الحياة:

يشترط لجواز التبرع بالأعضاء حال الحياة، أن لا يكون العضو المتبرع به مما تتوقف عليه حياة المتبرع، كقلبه، أو كبده، أو رتيه مثلاً، لأن التبرع بعضو من هذه الأعضاء يؤدي الى موته، فيكون قاتلاً لنفسه، ولا يجوز للإنسان أن يقتل نفسه، أو أن يجعل غيره يقتله برضاه. قال تعالى: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ وقال: ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق﴾ وهذا يشمل قتل نفس الغير، وقتل الإنسان نفسه. وروى مسلم عن طريق ثابت بن الضحاك قال قال رسول الله ﷺ « . . ومن قتل نفسه بشيء عذبه الله به في نار جهنم » وروى البخاري ومسلم من طريق أبي

هريرة قال: قال رسول الله ﷺ « من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم » ١١.

كذلك لا يجوز للإنسان أن يتبرع بخصيتيه، وإن لم يؤد إلى موته، لأن الرسول ﷺ نهى عن الخضاء وهو يؤدي إلى العقم - فقد روى البخاري من طريق ابن مسعود قال: «كنا نغزو مع النبي ليس لنا نساء، فقلنا يا رسول الله ألا نستخصي؟ فنهانا عن ذلك». وينطبق هذا الحكم على التبرع بخصية واحدة: إن كانت لا تجعل الإنسان بالتبرع بها عقيماً، ذلك أن الخلايا الجنسية التي هي خلايا الأعضاء التناسلية، أي الخصية عند الذكر، والمبيض عند الأنثى، هي التي تنتج الأولاد، فنسل الإنسان إنما يكون من الخلايا الجنسية. ففي الخصية توجد الخلايا المنتجة للحيوانات المنوية، فهي المصنع الذي ينتجها، وتبقى الخصية هي المخزن، وهي المصنع المنتج للحيوانات المنوية من خلاياها، سواء أكانت في صاحبها، أو في الشخص الآخر الذي تنقل إليه. وعلى ذلك فإن الأولاد الذين ينتجهم الشخص الذي نقلت إليه الخصية، تكون كروموسوماتهم،

أي "المادة الوراثية" من كروموسومات الشخص الذي تبرع بالخصية، لأن خصيته التي تبرع بها، هي التي أنتجت الحيوانات المنوية التي تكوّن منها الاولاد، لذلك فسان هؤلاء الاولاد يرثون صفات الشخص المتبرع، ولا يرثون من الشخص المتبرع له بالخصية شيئاً من صفاته، ويكون المتبرع بالخصية من ناحية بيولوجية هو أبا للأولاد، لذلك لا يجوز التبرع بنقل الخصية الواحدة، كما لايجوز التبرع بنقل الخصيتين، فالتبرع بالخصيتين يؤدي الى عقم المتبرع، كما ان التبرع بالخصيتين أو بالخصية الواحدة، يؤدي الى اختلاط الانساب وضياعها. والاسلام حرم ذلك، وأمر بحفظ النسل، ونهى عن أن ينتسب الشخص لغير أبيه.

روى ابن ماجة عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ « من انتسب الى غير أبيه، أو تولى غير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» كما روى ايضا عن أبي عثمان النهدي قال: سمعت سعدا وأبا بكر، وكل واحد منهما يقول: سمعت أذناي، ووعى قلبي محمدا ﷺ يقول « من أدعى الى غير أبيه وهو يعلم إنه غير أبيه، فالجنة عليه

حرام ١١. كما نهى الاسلام المرأة عن ان تدخل على قومها نسبا ليس منهم، أو أن يجسد الرجل ولده. فقد روى الدارمي عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين نزلت آية الملاعنة: «أيما امرأة أدخلت على قوم نسبا ليس منهم فليست من الله في شيء، ولن يدخلها الله الجنة، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله منه، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين».

ب- نقل الاعضاء بعد انتهاء الحياة:

ان نقل عضو من شخص انتهت حياته الى شخص آخر، يختلف حكمه عن حكم التبرع بالعضو حال الحياة. وللوصول الى تبين حكم نقل الاعضاء حال انتهاء الحياة يقتضي اولا معرفة حكم ملكية جسم الميت، وحكم حرمة الميت، وحكم حالة الاضرار.

بخصوص، حكم ملكية جسم الشخص بعد ان تنتهي حياته نقول، ان جسم الشخص بعد ان تنتهي حياته لا يكون مملوكا لاحد من البشر، فالشخص بمجرد انتهاء حياته، يخرج من ملكه وسلطانه كل شيء، سواء ماله، أو

جسمه، أو زوجته، لذلك فانه لا يملك حق التصرف في جسده، فلا يملك أن يتبرع بأي عضو من أعضائه، ولا أن يوصي به، وبناء عليه، لا يجوز تبرعه به، ولا تصح وصيته في ذلك.

أما جواز ايصاله بجزء من ماله، مع كون المال سيخرج من ملكيته عند انتهاء حياته، فذلك لان الشارع اذن للإنسان أن يوصي من ماله الى حد الثلث دون اذن من الورثة، وبما زاد عن الثلث ياذن منهم. وهذا الاذن من الشارع خاص بالمال، ولا يتعداه الى غيره، فلا يتعداه الى جسمه، لذلك لا يجوز له الوصية بالتبرع بعضو من أعضائه بعد وفاته.

اما الورثة فان الله سبحانه قد ورثهم مال المورث، ولم يورثهم جسمه، لذلك فانهم لا يملكون التبرع بعضو من أعضائه، لكونهم لا يملكون جسمه، كما لا يكون حق التصرف فيه. وشرط صحة التبرع، ان يكون المتبرع والمتصرف مالكا لما يتبرع به، وله حق التصرف فيه. وما دام قد انتفى عن الورثة حق التصرف في جسم مورثهم،

الذي انتهت حياته فيكون حق التصرف في جسمه منفيًا عن غيرهم، مهما كان موقعهم، من باب أولى. وعليه فلا يملك الطبيب أو الحاكم أن يتصرف بعضو أو أعضاء من انتهت حياته لنقله إلى شخص آخر في حاجة إليه.

أما حكم حرمة الميت وايدائه، فإن الله سبحانه وتعالى قد جعل للميت حرمة مصونة مثل حرمة الحي، وحرّم التعدي عليها، كما حرّم التعدي على حرمة الحي، وجعل أيداء الميت مثل ايداء الحي. فعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «كسر عظم الميت ككسره حيا» رواه أحمد وأبو داود وابن حبان. وروى أحمد عن طريق عمرو بن حزم الانصاري قال: رأني رسول الله ﷺ وأنا متكئ على قبر فقال: «لا تؤذ صاحب القبر» وروى مسلم وأحمد من طريق أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لأن يجلس أحدكم على جمرة متحرقة خير له من أن يجلس على قبر».

فهذه الأحاديث تدل دلالة واضحة على أن للميت حرمة الحي، كما تدل على أن التعدي على حرمة الميت وايداءه،

مثل التعدي على حرمة الحي وايدائه، فكما لايجوز التعدي على الحي بشق بطنه، أو قطع عنقه، أو قلع عينيه، أو كسر عظمه، فكذلك لايجوز التعدي على الميت بشق بطنه، أو قطع عنقه، أو قلع عينيه، أو كسر عظمه. وكما يحرم ايداء الحي بشتى، أو الضرب، أو جرح، فكذلك يحرم ايداء الميت بسبب، أو ضرب، أو جرح، الا ان التعدي على الميت بالكسر، أو القطع أو الجرح لا ضمان فيه، كما يضمن ذلك في التعدي على الحي، لأن رسول الله ﷺ لم يضمن من كسر عظم الميت أمامه وهو يحفر القبر شيئاً، واكتفى بان أمره بدس العظمة في التراب، وبين له ان كسر عظم الميت، مثل كسر عظم الحي في الاثم فقط.

ان قلع عين الميت، أو شق بطنه لأخذ قلبه أو كليته أو كبده أو رئتيه، لنقلها لشخص آخر هو في حاجة اليها، يعتبر تمثيلاً بالميت، والاسلام نهى عن المثلة. فقد روى البخاري عن عبد الله بن زيد الانصاري قال: « نهى رسول الله ﷺ عن النهي والمثلة » وروى أحمد وابن ماجه والنسائي عن صفوان بن عسال قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية

فقال: « سيرو بسم الله وفي سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، ولا تمثلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليداً ».

وببيان واقع حكم التعدي على حرمة الميت وإيذائه، يتضح أنه لايجوز شق بطن الميت، وأخذ عضو منه لنقله لشخص آخر، لان ذلك يعتبر تعدياً على حرمة الميت، وإيذاء له، والتمثيلاً به. والتعدي على حرمة الميت والتمثيل به حرمة الشرع تحريماً قاطعاً.

حالة الاضطرار:

حالة الاضطرار هي الحالة التي أباح الله فيها للمضطر الذي فقد الزاد، وأصبحت حياته مهددة بالموت، أن يأكل مما يجده من الأطعمة التي حرم الله أكلها، كالميتة، والدم، ولحم الخنزير، وغير ذلك. فهل في هذه الحالة يباح نقل عضو من أعضاء الميت لأنقاذ حياة شخص آخر، يتوقف بقاء حياته على نقل العضو اليه؟

وللجواب على ذلك لابد من معرفة حكم الاضطرار
لنتوصل الى معرفة حكم نقل الاعضاء من شخص انتهت
حياته، الى شخص آخر في حاجة اليها.

أما حكم الاضطرار، فإن الله سبحانه وتعالى قد أباح
للمضطر الذي فقد الزاد، وأصبحت حياته مهددة بالموت،
أن يأكل ما يجده من المطعومات التي حرم الله اكلها، حتى
يحفظ حياته، كالهيئة، والدم، و الخنزير، وغير ذلك من كل
مطعوم حرم الله اكله. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ
وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ
وَلَا عَادٍ فَلَا أَثْمَ عَلَيْهِ﴾. فللمضطر أن يأكل مما يجده من
هذه المطعومات المحركة ما يسد رمقه، ويبقي حياته، فإن
لم يأكل منها ومات، يكن إثمًا، ويكن قاتلا لنفسه، والله
سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾.

وبناء على ما تقدم من حكم الاضطرار، فهل يمكن ان
يطبق هذا الحكم على حالة نقل الاعضاء من شخص انتهت

حياته الى شخص آخر محتاج اليها لأنقاذ حياته بطريق
القياس؟

والجواب على ذلك فيه نظري، اذ ان شرط تطبيق حكم
القياس في هذه المسألة، يقتضي أن تكون العلة الموجودة
في الفرع المقيس الذي هو حالة نقل الاعضاء - مشاركة
لعلة الاصل المقيس عليه - الذي هو حالة الاضطرار لمن فقد
الزاد اما في عينها، وأما في جنسها، لأن القياس انما تعدية
حكم الاصل الى الفرع، بوساطة علة الاصل، فاذا لم تكن علة
الفرع مشاركة لها في صفة عمومها، ولا في صفة خصوصها،
لم تكن علة الاصل موجودة في الفرع، وبذلك لا يمكن تعدية
حكم الاصل الى الفرع.

وهنا بالنسبة لحالة نقل الاعضاء، فان هذه الاعضاء
المنقولة، إما ان تكون من إنقاذ التي يتوقف عليها أعضاء
الحياة بغلبة الظن، كالقلب، والكبد، والكليتين، والرئتين،
وإما ان تكون من الاعضاء التي لا يتوقف عليها انقاذ الحياة،

كالعين والكلية الثانية لمن عنده كلية صحيحة، واليد، والرجل، وأمثالها.

أما الاعضاء التي لا يتوقف على نقلها انقاذ الحياة، والتي لا يؤدي فقدانها الى موت الانسان فان علة الاصل، والتي هي انقاذ الحياة غير موجودة فيها، وبالتالي لا ينطبق حكم الاضطرار عليها. وبناء على ذلك لا يجوز شرعا نقل العين، أو الكلية لمن عنده كلية صحيحة، أو اليد، أو الرجل من شخص انتهت حياته الى شخص آخر محتاج اليها.

وأما الاعضاء التي يتوقف على نقلها انقاذ حياة الانسان بقلبة الظن، ففيها ناحيتان:

الاولى: أن العلة الموجودة فيها والتي هي انقاذ الحياة وإبقاؤها - غير متأكدة الحصول، كما هي في حالة الاضطرار، لأن اكل المضطر لما حرم الله أكله من المطعومات يؤدي حتما الى انقاذ حياته، غير ان نقل القلب، أو الكبد، أو الرئتين، أو الكليتين لا يؤدي حتما الى انقاذ حياة من نقلت هذه الاعضاء اليه، فقد يحصل الانقاذ، وقد

لا يحصل. والوفائع الكثيرة التي حصلت مع من نقلت اليهم هذه الاعضاء تثبت ذلك. ولهذا فالعلة غير مكتملة.

أما الناحية الثانية، فتتعلق بشرط آخر من شروط الفرع في القياس، وهو ان يكون الفرع خاليا من تعارض زاجع يقتضي نقيض ما اقتضته علة القياس. وهنا في الفرع - وهو حالة نقل الاعضاء - وقد ورد نص راجع يقتضي نقيض ما اقتضته علة القياس، وهو تحريم الاعتداء على حرمة الميت أو أيدائه أو التمثيل به، وهذا النص الراجح، هو نقيض ما اقتضته علة نقل الاعضاء من الجواز.

وبناءً على هاتين الناحيتين، فإنه لا يجوز نقل الاعضاء التي يتوقف على نقلها انقاذ الحياة، كالقلب، والكبد، والكلبتين، والرئتين، من شخص فقد الحياة، وهو معصوم الدم، مسلماً كان أو ذمياً أو معاهداً أو مستأمناً، الى شخص آخر تتوقف حياته على نقل هذه الاعضاء اليه.

الأجهاض

الأجهاض مشكلة من مشاكل المجتمعات في العالم الغربي، دعا اليه فساد تلك المجتمعات، وكثرة الولادات غير الشرعية، الناتجة عن عمليات الزنا التي لا تحصى، وعن عمليات المعاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية، حتى بلغت نسبة هذه الولادات خمسا وأربعين في المائة من مجموع الولادات، حسب احصائات تنشرها صحف الغرب. وكانت هذه النسبة تنقص أحيانا، وتزداد أحيانا أخرى، حتى وصلت الزيادة أحيانا في بعض الدول الى نسبة سبعين في المائة.

وهذه الولادات غير الشرعية، وجدت نتيجة انطلاق شعار الجنس في هذه المجتمعات الغربية، لتبنيها عقيدة فصل الدين عن الحياة، ولفكرة الحريات، ومنها الحرية الشخصية، التي تبيح للإنسان أن يتمتع في هذه الحياة، بجميع متع الحياة، حتى أصبح الزنا والمعاشرة خارج نطاق

العلاقة الزوجية عادياً وأمرأ مشروعاً قانونياً، حتى أصبحت المجتمعات الغربية كقطعان الحيوانات نتيجة هذه الحرية، ونتيجة هذا السعار الجنسي.

إن كثرة الولادات غير الشرعية، التي جعلت ما يقارب نصف أولاد المجتمعات الغربية أولاد زنا، فقد دفعت كثيراً من دول العالم الغربي، الى اصدار قوانين تبيح للمرأة التي تريد أن تتخلص من حملها، خاصة اذا كان من عمليات زنا، أو عمليات معاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية بأن تسقط حملها، لأن الأم في المجتمعات الغربية، هي التي تتكفل بتربية أولادها الذين حملت بهم من عمليات الزنا، أو عمليات المفاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية.

وقد أخذت الدول الكافرة في العالم الغربي وعلى رأسها أمريكا، تسوق لنا اباحة الاجهاض، من ضمن ما تسوقه لنا من حضاراتها، لتشجيع الفاحشة بين المسلمين، ولتهدم الاسرة، ويقضي على البقية الباقية من القيم والاخلاق الاسلامية، في مجتمعات العالم الاسلامي.

هذا هو واقع الحال في مجتمعات العالم الغربي، أما في مجتمعات العالم الاسلامى، فان الاجهاض قليلة الوقوع لقلة الزنا، ولعدم وجود المعاشرة خارج نطاق العلاقة الزوجية فيها. واذا حصلت عمليات اجهاض فانما تكون كعلاج في الاعم الاغلب لأنقاذ حياة الأم.

أما واقع الاجهاض والحكم الشرعي فيه فهو كالتالي:
الاجهاض في اللغة هو اسقاط الجنين من الرحم، يقال: أجهضت الناقة: ألفت ولدها قبل تمام. وعرفه الفقهاء (ابانه انزال الجنين قبل أن يستكمل مدة الحمل). وقد عُبرَ عنه بالفاظ عدة، تؤدي نفس المعنى منها: الإملاص، والإسقاط، والإلقاء، والإخراج.

ويكون الإجهاض بعمل ارادي من المرأة، بشرب دواء، أو بحمل شيء ثقيل، أو بحركات عنيفة، أو يطلبها من طبيب، بان يجري لها عملية اجهاض، كما يكون الإجهاض بفعل تعبر من الغير، كما يكون لا اراديا.

والإجهاض اما ان يكون بعد نفخ الروح في الجنين، واما ان يكون قبل نفخ الروح في الجنين. فان كان الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين، فانه لا خلاف بين فقهاء المسلمين جميعا في أنه حرام. سواء حصل من الأم، أو من الأب، أو من الطبيب، أو من متعذر، لأنه تعذر على نفس أنسانية معصومة الدم. وهو جنائية توجب الدية، ومقدارها غرة "عبد أو أمة" وقيمتها عشردية الانسان الكامل. قال تعالى ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله ألا بالحق﴾ وروى البخاري ومسلم من طريق أبي هريرة قال: « قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتة بغرة: عبد أو أمة » وأقل ما يكون السقط جنينا فيه غرة، أن يتبين في خلقه شيء من خلق آدمي، من إصبع، أو يد، أو رجل، أو ظفر، أو عين. وبذلك يكون اسقاط الجنين الذي نفخت فيه الروح حراما عند جميع فقهاء المسلمين دون خلاف.

أما ان كان اسقاط الجنين قبل أن تنفخ فيه الروح، فقد اختلف الفقهاء في حكمه، فمنهم من أباح الإسقاط، ومنهم من حرمه على تفصيل بالنسبة لمراحل تخلق الجنين. والذي يغلب على ظننا أن الاسقاط ان حصل بعد أربعين يوما، أو اثنين وأربعين يوما من الحمل، وعند بدأ التخلق للجنين، فإنه يكون حراما، ويأخذ حكم اسقاط الجنين بعد نفخ الروح فيه من الحرمة، ووجوب الدية، التي هي عشرة دية الإنسان الكامل، وذلك لأنه اذا ما بدأتخلق الحمل، وظهرت بعض الاعضاء فيه، كاليد، أو الرجل، أو العين، أو الظفر، فإنه يتأكد عندها أنه صار جنينا في طريقه أن يصبح انسانا سويا، وينطبق عليه حديث اسقاط الجنين السابق، الذي رواه البخاري من طريق أبي هريرة « أن الرسول ﷺ قضى في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتة بغرة: عبد أو أمة » . وروى مسلم عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « اذا مَرَّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله اليها ملكا فصورها، وخلق سمعها

وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ثم قال: يا رب أذكر أم أنثى فيقضى « وفي رواية « أربعين ليلة ». فالحديث دل على أن بدأ التخلق وظهور الاعضاء بعد مرور أربعين أو اثنتين وأربعين ليلة، وبذلك يكون الاعتداء عليه اعتداءً على جنين فيه حياة انسانية معصومة الدم، ويكون وأداً له. وقد حرم الله ذلك حيث قال: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾، ولذلك يحرم اسقاط الجنين بعد الاربعين يوماً، على الأم، وعلى الأب، وعلى الطبيب. ومن يقيم منهم بذلك، يكن مرتكباً أثماً، وقائماً بجناية، وتلزمه دية الجنين المسقط، وهي عبد أو أمة، أو عشر دية الانسان الكامل، كما ورد في الحديث الصحيح.

أما اسقاط ما في الرحم قبل مرور أربعين يوماً على الحمل فانه جائز، ولا شيء فيه، لأنه لم يصبح جنيناً بعد، لأنه في مرحلة النطفة، ولا ينطبق عليه حديث اسقاط الجنين. واسقاط النطفة قبل أن تصبح جنيناً هو مثل العزل عن المرأة، ويتخذ العزل للحيلولة دون الحمل، ويقوم به من

لا يريد أن تحمل المرأة منه، لأن العزل وهو قذف مني الرجل خارج الفرج، وقذفه خارج الفرج يؤدي الى ضياع الحيوانات المنوية وموتها، كما يؤدي الى ضياع بويضة المرأة، كما يؤدي الى عدم لقاء الحيوانات المنوية بالبويضة، وبالتالي الى ضياع الحمل. وقد أباحه الرسول لمن سأله أنه يأتي جاريته ويكره أن تحمل فقال له « اعزل عنها ان شئت ». فعن جابر بن عبد الله أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال: لي جارية هي خادمتنا وسانيتنا في النخل، وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل، فقال له « اعزل عنها ان شئت، فإنه سيأتيها ما قُدِّرَ لها » وقد أطلق الرسول عليه في الحديث الذي روته جذامة « الوأد الخفي ». روى مسلم وأحمد من طريق جذامة بنت وهب الاسدية قالت: « حضرت رسول الله ﷺ في اناس ثم سألوه عن العزل فقال: ذلك الوأد الخفي، وهي إذا الموعودة سئلت ». في لسان العرب مايلي: « وفي الحديث أنه نهى عن وأد البنات أي قتلهن، ففي حديث العزل "ذلك الوأد الخفي" وفي حديث آخر "ذلك

الموعودة الصغرى " جعل العزل عن المرأة بمنزلة الوأد،
الا انه خفي، لأن من يعزل عن امراته انما يعزل هرباً من
الولد، لذلك سماها الموعودة الصغرى، لأن وأد البنات
الاحياء الموعودة الكبرى)).

هذا وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يقومون
بالعزل عند عدم ارادة الحمل على عهد الرسول ﷺ ومع علمه
بذلك لم ينههم عنه. فعن جابر بن عبد الله قال: « كنا نعزل
على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل» متفق عليه. ولمسلم
رواية اخرى « كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ فبلغه ذلك
فلم ينهنا ».

متى يباج اسقاط الجنين:

يباج اسقاط الجنين سواء كان في دور التخلق أو بعد
نفخ الروح فيه، اذا قرر الأطباء المهرة، أن بقاء الجنين في
بطن الأم سيؤدي الى موت الام، وموت الجنين معها، ففي
هذه الحالة يباج اسقاط الجنين، وانقاذ حياة الأم. وانقاذ

الحياة دعا اليه الاسلام، وهذا الاسقاط من قبيل التداوي،
ورسول الله ﷺ أمر بالعلاج والتداوي.

الاملاص

الاملاص هو اسقاط جنين المرأة الحامل بالتعدي
عليها، وهو اثم وجنائة، وفيه دية، غرة: عبد أو أمة، وقيمة
ذلك عشر دية الانسان الكامل. فقد ورد في الصحيحين أن
عمر بن الخطاب، استشار أصحابه في أملاص المرأة التي
ضرب بطنها، فاسقطت جنينها، فقال له المغيرة بن شعبه:
« قضى رسول الله ﷺ فيه عبد أو أمة » وشهد له على ذلك
محمد بن مسلمة، متفق عليه .

أطفال الأنابيب

ان عملية التلقيح بواسطة الانابيب . بين الحيوان المنوي للزوج والبويضة للزوجة، هي عملية علاج طبي لتمكين اتصال الحيوان المنوي للزوج الى بويضة الزوجة، ليلقحها في غير مكان التلقيح الطبيعي، ومن ثم وضع البويضة الملقحة في رحم الزوجة بعملية، حتى يتم الحمل طبيعيا في الرحم.

والاصل ان يتم التلقيح طبيعيا في الرحم بالطريق الطبيعي التي فطر الله سبحانه الناس عليه، لكن ان تعذر التلقيح بالطريق الطبيعي -بان كانت القناة التي تسير فيها البويضة الى رحم الزوجة مسدودة، أو تالفة، ولم يتمكن بالعلاج من فتحها أو اصلاحها، أو كانت الحيوانات المنوية للزوج ضعيفة أو فاصرة من أن تصل الى رحم الزوجة لتلتقي بالبويضة فيه، ولم يتمكن العلاج من تقويتها، أو اتصالها الى رحم الزوجة لتلتقي بالبويضة فيه، ما يؤدي الى تعطيل

النسل والتكاثر الذي حض الاسلام عليه ورغب فيه، وندب المسلمين اليه - فهذا التعذر يمكن تلافيه عن طريق علاج لإحداث تلقيح في غير المكان الطبيعي بين الحيوان المنوي للزوج وبويضة الزوجة، بعد تمكين الحيوان المنوي للزوج من الوصول الى بويضة الزوجة، وتلقيحها في انبوب يخضع لنفس ظروف الرحم الطبيعية، ومن ثم تنقل البويضة الملقحة الى مكانها الطبيعي في رحم الزوجة، ليتم الحمل الطبيعي فيه، ومن ثم الولادة.

هذه العملية عملية طبية علاجية، وهي جائزة شرعا، لأنها علاج لتحقيق ما ندب الإسلام اليه، وهو التناسل والتكاثر، والذي هو هدف أساسي من أهداف النكاح. فعن أنس أن النبي ﷺ يقول: «... تزوجوا الودود الولود، فاني مكاثركم بالأنبياء يوم القيامة» وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «انكحوا امهات الاولاد فاني اباهي بكم يوم القيامة» رواهما أحمد.

فإذا حصل العلاج لايجاد التلقيح والحمل والولادة طبيعيا، ولم يثمر ذلك العلاج، وكان بالامكان احداث التلقيح في غير مكانه الطبيعي، ثم اعادة البويضة الملقحة من الزوج الى مكانها الطبيعي في رحم الزوجة ليتم الحمل طبيعيا جاز ذلك، لان العلاج مندوب اليه، ولان فيه تحقيقا لما ندب الاسلام اليه من التناسل والتكاثر.

وفي العادة لا يلجأ لهذا العلاج لاحداث التلقيح غير الطبيعي، الا اذا تعذر احداث التلقيح الطبيعي في رحم الزوجة، بين بويضتها والحيوان المنوي لزوجها.

ويشترط لجواز هذا التلقيح غير الطبيعي في الانبوب لإنتاج النسل ان يكون هذا التلقيح بين الحيوان المنوي للزوج، وبويضة الزوجة فقط، وان توضع بويضة الزوجة بعد تلقيحها في الانبوب بالحيوان المنوي للزوج في رحم الزوجة، ويحرم ان توضع في رحم امرأة أخرى غير الزوجة، وهو ما يسمونه بالحمل عن الغير. كما يحرم ان يكون هذا التلقيح غير الطبيعي في الانبوب بين الحيوان المنوي للزوج وبويضة

غير الزوجة، وكذلك يحرم أن يكون هذا التلقيح بين مني غير الزوج وبويضة الزوجة، حتى لو وضعت البويضة بعد تلقيحها في الأنبوب في رحم الزوجة، فكل هذه الصور الثلاث محرمة غير جائزة شرعا، لأن فيها اختلاطا للأنساب، وضياعا لها، وهو محرم شرعا.

عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين أنزلت آية الملائنة: «أيما امرأة أدخلت على قوم نسبا ليس منهم فليست من الله في شيء، ولن يدخلها الله الجنة، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين» وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من انتسب إلى غير أبيه، أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين». وهذه الصور الثلاث تشبه الحمل والانجاب بطريق الزنا، سوى أنه لا إيلاج فيها، لذلك لا تحد المرأة ولا الرجل للقيام بهذه العمليات، ولكن توقع عليهما عقوبة التعزير، وتقديرها متروك للقاضي.

أستعمال أجهزة الانعاش الطبية الصناعية الحديثة

ان معرفة حكم استعمال اجهزة الانعاش الطبية الصناعية الحديثة ومعرفة حكم رفعها، متوقف على معرفة حكم التداوي من حيث هو، هل هو واجب، أو مندوب، أو مباح، أو مكروه . وحتى نأخذ الحكم عن بيّنة لا بد من استعراض الأدلة الواردة في التداوي. روى البخاري من طريق أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « ما أنزل الله داءً الا جعل له شفاءً » وروى مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: « لكل داء دواء، فاذا أصيب دواء الداء برئ باذن الله عز وجل » وفي المسند لأحمد من حديث ابن مسعود يرفعه « ان الله عز وجل لم ينزل داء الا أنزل له شفاء علمه من علمه ، وجهله من جهله ».

فهذه الاحاديث الثلاثة، فيها اخبار بأن الله سبحانه أنزل الداء، وأنزل الدواء، وأن لكل داء دواء، وأن الدواء اذا

أهتدي اليه برئ الداء بإذن الله تعالى، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله. وهذه الاحاديث فيها ارشاد بان لكل داء دواء يشفيه، ليكون ذلك حاثا على السعي لحصول التداوي الذي يؤدي الى شفاء الداء بإذن الله سبحانه، فالداء منه، والدواء منه، والشفاء بأذنه وليس من الدواء، وانما جعل في الدواء خاصية الشفاء اذا لامس الداء. وهذا ارشاد وليس ايجابا.

روى أحمد عن أنس قال: ان رسول الله ﷺ قال: « ان الله عزوجل حيث خلق الداء خلق الدواء فتداووا » وروى ابو داود وابن ماجه عن اسامة بن شريك قال: كنت عند النبي ﷺ وجاءت الاعراب، فقالوا يا رسول الله أنتداوى فقال: « نعم، يا عباد الله تداووا، فان الله عزوجل لم يضع داء الا وضع له شفاء ». ففي الحديث الاول أمر بالتداوي، وفي هذا الحديث اجابة للأعراب بالتداوي، ومخاطبة للعباد أن يتداووا، فان الله ما وضع داء الا وضع له شفاء. وقد جاءت المخاطبة في الحديثين بصيغة الامر، والامر يفيد مطلق

الطلب، ولا يفيد الوجوب الا اذا كان امرا جازما، والجزم يحتاج الى قرينة تدل عليه، ولا توجد في الحديثين أية قرينة تدل على الوجوب، والاحاديث الثلاثة السابقة، ليس الا مجرد اخبار وارشاد، مما يجعل طلب التداوي في هذين الحديثين ليس للوجوب. اضافة الى أنه وردت أحاديث تدل على جواز ترك التداوي، ما ينفي عن هذين الحديثين افادة الوجوب. فقد روى مسلم عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال: « يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفا بغير حساب، قالوا من هم يا رسول الله ؟ قال: هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيرون، ولا يكتبون، وعلى ربهم يتوكلون » روى البخاري عن ابن عباس قال: « هذه المرأة السوداء أتت النبي ﷺ فقالت: اني أضرعُ، واني أتكشفُ، فادع الله لي، قال: ان شئت صبرت ولك الجنة، وان شئت دعوت الله ان يعافيك، فقالت: اصبر، فقالت: اني أتكشف، فادع الله أن لا أتكشف، فدعا لها » فهذان الحديثان يدلان على جواز ترك التداوي. ففي الحديث الاول وصف الذين يدخلون الجنة

بغير حساب بأنهم لا يسترقون، ولا يكتون، أي لا يتداون، بل يتركون الامر لريهم، ويتوكلون عليه في كل أمورهم. والرقية والكي من التداوي. وقد حث الرسول ﷺ على التداوي بالرقية، وقد رقا جبريل، كما أنه قال: « الشفاء في ثلاثة: في شَرْطَةٍ مَحْجَمٍ، أو شربة عسل، أو كية بنار، وأنهى أمتي عن الكي » رواه البخاري من طريق ابن عباس. وفي الحديث الثاني، خيّر الرسول المرأة السوداء بين الصبر على الصرع الموجود عندها ولها الجنة، وبين ان يدعوا الله لها أن يعافئها من صرعها، ما يدل على جواز ترك التداوي. وبذلك يكون هذان الحديثان صارفين للأمر بالتداوي الوارد في حديث اجابته للأعراب، وفي الحديث الذي قبله عن الوجوب، ولشدة حث الرسول ﷺ على التداوي، يكون الامر بالتداوي الوارد في الأحاديث للندب.

واذا عرفنا أن حكم بالتداوي هو الندب، سهل علينا أن نعرف حكم استعمال أجهزة الانعاش الطبية الصناعية

الحديثة، فيكون حكمها حكم التداوي، أي تكور - سوب، خاصة لمن يرى الاطباء أنها لازمة لتركب على جسمه .

وما دام استعمالها مندوباً، فإن بقائها مشغلة على من ركبت على جسمه حتى تموت أجهزة جسمه الرئيسية ليس بواجب، لأن أساس استعمالها ليس بواجب، ومتى قرر الأطباء أن المريض مات مخه فلهم أن يوقفوا تشغيل هذه الاجهزة، وأن ينزعوها عن جسمه، لأن موت مخ المريض معناه اليأس من عودة الحياة اليه . وأن بقاء بعض أجهزة جسمه الرئيسية الاخرى تعمل سوف لا تعيد له الحياة، لأنها سريعاً ما تتوقف.

وبناءً على ذلك يكون حكم استعمال أجهزة الانعاش الطبية الصناعية الحديثة هو الندب، خاصة لمن رأى الاطباء أنها لازمة له . ويكون رفعها بعد موت المخ جائزاً لا حرمة فيه على الطبيب، ولا يلحقه أثم بعد رفعها عنه، ولا تلحقه أية مسؤولية في ذلك.

الحياة والموت

الحياة لغة نقيض الموت، ومظاهر الحياة تبرز بالأدراك، والارادة، والحس، والحركة، والتنفس، والنمو، والاغتذاء.

والموت نقيض الحياة. قال في لسان العرب "الموت ضد الحياة" وما دام الموت نقيض الحياة، فان مظاهره تكون مناقضة لمظاهر الحياة، وتبرز في فقدان الادراك، والارادة، وفي عدم الحس، وعدم الحركة، وعدم التنفس، وتوقف النمو، والاغتذاء.

وقد وردت آيات وأحاديث تدل على ان الانسان يموت عندما تقبض روحه، وتمسك نفسه من قبل الخالق سبحانه. قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا، وَالَّتِي لَمْ تُمُتْ فِي مَنَامِهَا، فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ وروى مسلم عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: « أن الروح اذا قبض تبعه البصر. . . » والنفس والروح لايعلم حقيقتهما الا الله سبحانه، وان قبضهما

ورجوعهما الى خالقهما، من المغيبات التي لاتخضع للعلم التجريبي، وانما يظهر أثر ذلك في الجسم المادي بأمارات تدل على حصول الموت.

والآيات والاحاديث وإن دلت على ان انتهاء حياة الانسان يكون بقبض روحه، وامساك نفسه، الا انها لم تحدد اللحظة التي تقبض فيها الروح، وتمسك فيها النفس، وتنتهي الحياة فيه، وكل ما ورد من ذلك، ان الروح اذا قبضت تبعها البصر، كما ورد في الحديث السابق، وكما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: « اذا حضرتم موتاكم فاغمضوا البصر، فان البصر يتبع الروح . » رواه أحمد عن شداد بن أوس.

لذلك فان تحديد اللحظة التي يحصل فيها انتهاء الحياة يحتاج الى تحقيق المناط فيمن ينطبق عليه أنه مات، وانتهت حياته، وهذا يحتاج الى الخبرة والمعرفة.

أن الأطباء قبل تقدم علوم الطب، وقبل اكتشاف الاجهزة الطبية الدقيقة، وأجهزة الانعاش الاصطناعي كانوا

يعتبرون ان توقف القلب يدل على موت الانسان، وانتهاء حياته، بينما هم اليوم قد رجعوا عن ذلك، وأصبحوا يقولون أن توقف القلب عن العمل لا يدل بالضرورة على موت الانسان، بل قد يتوقف قلب الانسان، ويبقى حياً، وان عملية القلب المفتوح، تقتضي توقيف القلب. وقالوا ان الذي يدل على موت الانسان، وانتهاء حياته، انما هو موت جذع المخ وهو ساق المخ على شكل جذع أو ساق يقع في منتصف مؤخر المخ من اسفل، متصل بالنخاع الشوكي في الرقبة، داخله نسيج شبكي. وهو حلقة اتصال بين المخ وسائر أعضاء الجسم، والعالم الخارجي، بوساطته ترد الى المخ جميع الاحاسيس، وبوساطته توزع جميع الاشارات الصادرة عن المخ لتنفيذ المهام وهو آخر ما يتوقف في المخ، اذ ان موت المخ، وموت قشرة المخ، يحصل قبل موت جذع المخ. فاذا مات جذع المخ مات الانسان، وانتهت حياته انتهاءً كلياً، ولو كان قلبه ينبض، ورثاه تتنفسان طبيعياً، أو بالأجهزة. وقد يحصل موت المخ قبل

موت القلب، في حالة وقوع ضربة مباشرة على المخ، أو في حالة نزيف المخ، أو في حالة قطع جذع المخ. وفي حالة المرض يكون توقف القلب وموته قبل توقف المخ وموته. وقد حدثت حوادث حيرت الأطباء، يتوقف فيها المخ مع بقاء أجهزة الجسم الأخرى تعمل. فقد نشر أن امرأة فنلندية وضعت طفلاً وهي في حالة غيبوبة تامة منذ شهرين ونصف، وكانت قد دخلت في هذه الغيبوبة إثر إصابتها بنزيف في المخ. والغريب أنها توفيت بعد أن وضعت طفلها بيومين. وقد كانت في حالة غيبوبتها تتنفس صناعياً، وتتغذى بالأنابيب، وينقل لها دم مرة أسبوعياً لمدة عشرة أسابيع، وقد وضعت طفلها بصحة جيدة ووزن طبيعي.

هذا بالنسبة للأطباء، أما الفقهاء فإنهم لا يحكمون بالموت إلا بحصول اليقين بموت الإنسان. وقد ذكروا علامات يستدل بها على الموت، منها: انقطاع النفس، وانفراج الشفتين، وشخوص العينين، وانخفاف الصدغين،

وميل الانف، وانفصال الزنديين، وارتخاء القدمين حتى لا تنتصبان.

وإذا حصل شك في موته بأن أصابته سكتة قلبية، أو صعق، أو دخل في غيبوبة تامة لأي سبب من الأسباب، فإنه يجب الانتظار حتى يُتأكد موته، يظهر امارات الموت، أو بتغيير رائحته.

والذي يترجح عندنا ويغلب على ظننا، انه لا يحكم بالموت الا بحصول اليقين في موته بظهور الامارات الدالة على الموت التي ذكرها الفقهاء، لأن حياة الانسان كانت متيقنة، ولا يحكم بزوالها الا باليقين، ولا يجوز ان يحكم بزوالها بالشك، لأن اليقين لا يزول الا بيقين مثله، ولا يزول بالشك، لأن الاصل بقاء ما كان على ما كان، حتى يأتي ما يبطله يقيناً، ولأن الموت نقيض الحياة، فلا بد من ظهور اماراته المناقضة لإمارات الحياة، من زهاب الادراك، والوعي، وزهاب الحس، والحركة، وتوقف التنفس، والاغذاء.

وعليه فان ما ذهب اليه الاطباء من موت جذع المخ هو موت للإنسان، وانتهاء لحياته طبييا ولو بقيت فيه بعض أجهزته الرئيسية تعمل، وفيها حياة- لايتطابق مع الحكم الشرعي، الذي قضى بتوقف جذع المخ، وجميع الاجهزة الرئيسية، كالقلب، والرئتين، والكبد، ولا يحكم بموت الانسان شرعاً، الا بتوقف جميع أجهزته الرئيسية عن العمل، وانتهاء جميع مظاهر الحياة فيه .

وبالنسبة للشخص الذي يموت جذع مخه، وتبقى بعض أعضائه الرئيسية تعمل، والذي يعتبره الاطباء أنه مات طبييا، والشخص الذي وصل الى سكرات الموت، والذي يطلق عليه الفقهاء أنه وصل الى حالة حركة المذبوح، التي لم يبق معها ابصار، ولا نطق، ولاحركة ارادية، وصار ميئوسا من استمرار حياته، فمثل هذا الشخص الذي يصل الى هذه الحالة، له أحكام شرعية تتعلق به، أبرزها مايلي:

١- أنه لا يرث غيره، ولا يرثه غيره، وهو في هذه الحالة.

أما كونه لا يرث غيره، فلأنه فقد الحياة المستقرة التي

يكون معها الادراك والحركة الارادية. وشرط الوارث حتى يرث، أن يكون فيه حياة مستقرة، لكن لا يقسم الميراث حتى يتأكد موته.

ولهذا فان الجنين لا يرث الا اذا ولد وفيه علامات تدل على ان فيه حياة مستقرة، كصراخه عند الولادة، أو تناؤبه. عن جابر بن عبدالله والمسور بن مخرمة، عن الرسول ﷺ أنه قال: « لا يرث الصبي حتى يستهل صارخاً » رواه ابن ماجه.

أما كونه لا يرث، ولا تقسم تركته وهو في هذه الحالة، فلأن شرط انتقال الميراث من المورث الى الورثة، هو تيقن موت المورث، ومن مات جذع مخه، وبقيت بعض اعضاءه الرئيسة الاخرى تعمل، أو من وصل الى سكرات الموت، وإلى حركة المذبوح، فانه لا زالت فيه بعض الحياة، ولم يتيقن موته، وعليه فلا تقسم تركته الا بعد حصول التيقن بموته.

٢- الجنائية عليه:

(أ) - اذا جنى شخص على آخر، فقطع جذع مخ، أو أوصله الى سكرات الموت، وإلى حالة حرى، ثم عدت س التأكد بأنه سيموت ولن يعيش، فجاء شخص ثان فأكمل عليه، فالقاتل يكون هو الشخص الاول، لأنه هو الذي أوصله الى حالة الميئوس من استمرار حياته، ولهذا فهو الذي يقتص منه، ويقاد بالمجني عليه.

أما الشخص الثاني فانه لا يعتبر قاتلاً، ولا يقتص منه، ولا يقاد بالمجني عليه، وانما يعاقب عقوبة تعزيرية، لأنه اعتدى على حرمة آدمي.

أما لو كان الشخص الاول لم يوصله الى حالة حركة المذبوح، وانما جرحه جراحة بالغة، وبقيت في المجني عليه حياة مستقرة، فيها ادراك، واحساس، وحركة ارادية، فجاء الثاني فأجهز عليه، ففي هذه الحالة يعتبر الثاني هو القاتل، فيقتص منه، ويقاد بالمجني عليه. أما الاول، فلا يعتبر

قاتلا، ويعاقب عقوبة تعدية، وعليه دية ما اتلف من أعضاء المجني عليه.

(ب)- اذا كان المجني عليه، أو من وصل الى سكرات الموت، والى حالة حركة المذبوح خليفة، فانه لا ينصب خليفة آخر مكانه الا بعد ان يتأكد موته كما حصل ايام الصحابة رضوان الله عليهم، مع أبي بكر وعمر، فان الصحابة لم يبايعوا عمر الا بعد ان تأكدوا من موت أبي بكر، كما ان أهل الشورى لم يباشروا باختيار خليفة منهم الا بعد ان تأكدوا من موت عمر. أما في حالة سكرات الموت، أو حالة حركة المذبوح، فللخليفة أن يعهد ان طلبت الأمة منه ان يعهد، وكان قادرا على ذلك، كما عهد أبو بكر وعمر.

تعت بعون الله في:

٥ من محرم الحرام ١٤١٨هـ

١٢ من آيار ١٩٩٧م.

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٤	تمهيد
١٣	الإستنساخ
٢٦	نقل الأعضاء
٢٧	شروط التبرع بالأعضاء حال الحياة
٢٤	حالة الإضطرار
٣٩	الإجهاض
٤٦	متى يباح إسقاط الجنين
٤٧	الإملاص
٤٨	أطفال الأنابيب
٥٢	إستعمال أجهزة الإنعاش الطبية
	الصناعية الحديثة
٥٧	الحياة والموت

في هذا الكتاب

ان هذه التطورات العلمية الهائلة، واستخداماتها بفضل التكنولوجيا بالغة التطور، ان دلت على شيء فانما تدل على عظمة الله وقدرته، وحكمته، وإتقان صنعه، وانه هو الخالق المبدع لهذه الكائنات، وانها لم تخلق صدفة، لان ما فيها من نظام دقيق تسير عليه، وقوانين دقيقة تضبطها وتسيرها، وخواص مهيأة لما تصلح له، وما خلقت لأجله، ينفي ان تكون قد خلقت صدفة، لأن الصدفة لا توجد القوانين الدقيقة، والنظام المحكم. فالقوانين الدقيقة، والنظام المحكم، يقتضى وجود المنظم المبدع القدير الحكيم. قال تعالى ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وقال جل من قائل: ﴿وَخَلَقَ كُلُّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾، أي خلق كل شيء خلقا مراعى فيه التقدير والتسوية، وهياه لما يصلح له، فكان خلقا بتقدير حكيم، وليس خلقا من غير تقدير، وان هذا الخلق هو خلق من عدم، لأن الخلق هو ايجاد من العدم، وليس ايجادا من موجود، لأن الإيجاد من الوجود ليس خلقاً.